

التحوّلات في العالم العربي والمصالح الروسية

التقرير التحليلي لمنتدى
الحوار الدولي «فالداي»

تولى إعداد التقرير كل من:

- البروفيسور الدكتور في العلوم التاريخية
فيتالي ناومكين
- الدكتور في العلوم القانونية
الكسندر أكسينونوك
- البروفيسورة الدكتورة في العلوم التاريخية
إيرينا زفياغيلسكايا
- الدكتور في العلوم التاريخية
فاسيلي كوزنيتسوف.

أُستُخدمت في إعداد التقرير أوراق العمل التي
تقدم بها المشاركون الروس والأجانب في مؤتمر
قسم الشرق الأوسط في منتدى الحوار الدولي
«فالداي».

المضمون

0. المقدمة	3
1. ظاهرة «الربيع العربي» و نتائجه	5
2. الإسلام السياسي وآفاقه	10
3. دور القوى الخارجية	17
4. لاعبون إقليميون على خلفية «الربيع العربي»	22
5. النتائج المستخلصة بالنسبة لروسيا .. و بعض التوقعات والتوصيات	26

0. المقدمة

بمشاركة مجموعة واسعة من البلدان من خارج المنطقة وداخلها.

لقد قيل الكثير عن أسباب و خصائص هذه الأحداث التي نالت تسمية «الربيع العربي»، ولكن كتب عنها القليل. أطيح بأنظمة بدت مستقرة، وتم إضعاف أنظمة أخرى في الشرق الأوسط. ويُذكر في عداد الأسباب التي أثارت مثل هذه الاحتجاجات الواسعة وجود أنظمة تسلطية محافظة، وغياب الحريات المدنية (هذا العامل يصبح أكثر وضوحاً، بالنسبة إلى شرائح السكان التي طالها التحديث في ظل العولمة)، والفارق المتزايد في المداخل بين قمة السلطة الأكثر ثراءً وبقية السكان، والفساد الذي أصبح عاملاً منظماً، والفقر، وضعف السياسة الاجتماعية. ويمكن أن يُضاف إلى ذلك النموذج الاقتصادي غير الفعال، والتطور الضعيف للقوى المنتجة في ظل تبعية لمصادر خارجية لجمع المال غير مستقرة، ولكنها في الوقت ذاته «سهلة المنال». وبواسطة هذه المصادر أمكن الحفاظ على سياسة

أدت التحولات الثورية في العالم العربي، التي تمثلت في الحركات الاحتجاجية الجماهيرية، والانقلابات، والحروب الأهلية، إلى تحوّل عميق في المجتمعات العربية، وغيّرت توزيع القوى في المنطقة بعد أن رفعت مكانتها في سلم أولويات السياسة الخارجية للاعبين الإقليميين والعالميين، بما فيهم روسيا المهمة والراغبة بشرق أوسط يعمه السلام والازدهار .. شرق أوسط خال من الحروب والتدخلات الخارجية

عملية الهزات المؤلمة في الشرق الأوسط
مازالت بعيدة، وأن عملية التجديد في الشرق
الأوسط تتواصل بمشاركة مجموعة واسعة من
البلدان من خارج المنطقة وداخلها

تستطيع فيه كل شعوب المنطقة تقرير مصيرها بنفسها. ومن الواضح في نفس الوقت أن نهاية عملية الهزات المؤلمة (في الشرق الأوسط) مازالت بعيدة، وأن عملية التجديد في الشرق الأوسط تتواصل



الإقليمية والعالمية بطرح مهمة الكشف عما «لم يُذكر بعد»، وعرض هذه الرؤية على السياسيين*.

*لقد سعى إلى تحقيق هذا الهدف المشاركون في مؤتمر قسم الشرق الأوسط في منتدى «فالداي» الدولي للحوار، الذين اجتمعوا في سوتشي في الفترة 16-19 شباط (فبراير) 2012. إن هذا التقرير لا يعد استعراضاً للنقاش في سوتشي، إلا أنه أخذ بعين الاعتبار العديد من الموضوعات التي تقدم بها المشاركون في المؤتمر.

دور الدولة المطلق في الاقتصاد، مما عرقل تطوير القطاع الخاص القليل الفعالية، وأدى إلى تراكم العواقب السلبية الناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية التي أجريت في السنوات الأخيرة.

لم يمضِ إلّا وقتٌ قليل لإعطاء تعميمات كبيرة واستنتاجات نهائية لما جرى، ولكن يمكن أن نحاول النظر إلى «الربيع العربي» من زاوية الآفاق

1. ظاهرة «الربيع العربي» و نتائجه

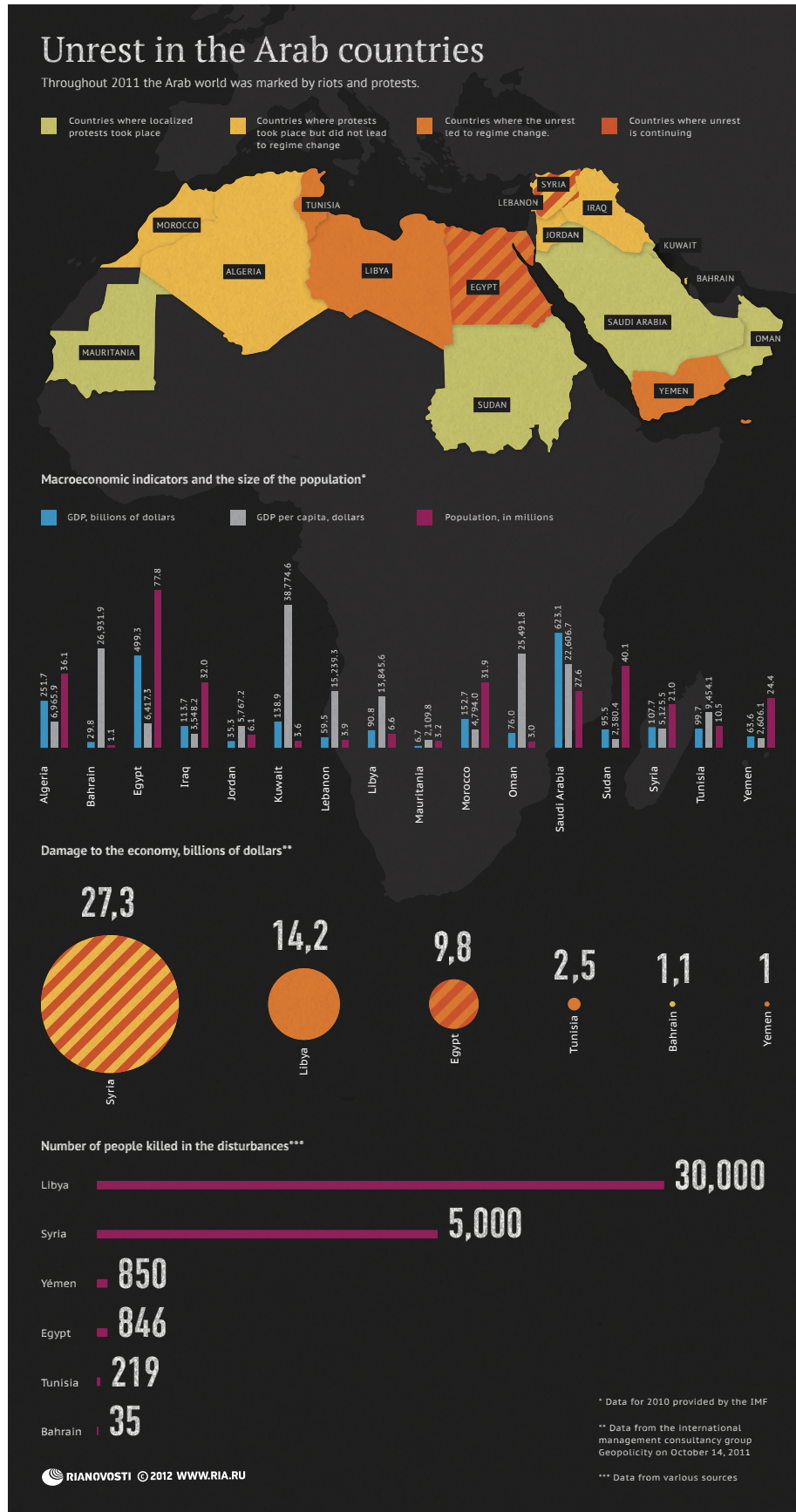
إن تحليل هذه الظاهرة من المنظور التاريخي يبين أن ميزتها لا تكمن في شيء جديد ما أو الطابع المفاجئ لحركات الاحتجاج الواسعة في المشرق العربي.

الدول المجاورة (الحرب العراقية الإيرانية) ومع إسرائيل. ومن المعروف أن عددا من بلدان المنطقة شهد ثورات مسلحة واسعة النطاق من أجل التحرر الوطني (الجزائر في عوام 1956-1962)، اليمن الجنوبي، (أعوام 1963-1967). وعمت المنطقة موجة من الحركات الجماهيرية في الفترة 1950 – 1960 (توصف تلك الفترة في بعض الأحيان بـ «الحرب العربية الباردة»). ولم تكن ثورة عام 1958 في العراق متوقعة أيضا كالانقلابات الحالية. فقد فيض لأحد مؤلفي هذا التقرير أن شارك في أثناء فترة نهاية «حرب الأيام الستة» عام 1967 في تظاهرة ليلية ضخمة للشباب المصري في ميدان التحرير. وطالب المتظاهرون آنذاك الرئيس المصري جمال عبد الناصر بمواصلة قيادة البلاد. وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ظهرت موجة جديدة من حراك الشوارع، ومن الأمثلة عليها المسيرات الاحتجاجية للقبائل ضد حكومتي الكويت والأردن، والإضرابات العمالية في تونس والجزائر ومصر، وغير ذلك من الأمثلة.

سبق للمنطقة العربية أن عاشت فترات اضطرابات الشوارع العاصفة التي امتدت لفترات طويلة والتغييرات العميقة التي نتجت عنها أو حفزت عليها

لقد سبق للمنطقة العربية أن عاشت فترات اضطرابات الشوارع العاصفة التي امتدت لفترات طويلة والتغييرات العميقة التي نتجت عنها أو حفزت عليها سواء في إطار مكافحة التبعية الاستعمارية والأنظمة الملكية والكومباردورية المتعنتة من أجل مثل القومية العربية أو الاشتراكية، أو في أثناء النزاعات الداخلية أو الحروب مع





لم تُعد تستهدف الاستعمار الإسرائيلي، بل الأنظمة العربية السلطوية.

لقد أدت التحولات العميقة التي طرأت على العالم العربي إلى إحداث تغيرات جوهرية في توازن القوى القائم في الشرق الأوسط والتطورات السياسية الداخلية في الدول التي طالها «الربيع العربي». وتجري، بشكل تدريجي، عملية إعادة نظر في الأولويات السياسية السابقة، مما يؤدي إلى تشكيل نزعات و ميول جديدة بما في ذلك إلى الاستمرار في إضعاف التحكم العالمي بالعمليات الدولية، وإلى ظهور خطوط جديدة للتوتر في التحالفات الإقليمية التي بدت في السابق تحالفات لا تتزعزع.

لقد مثل «الربيع العربي» منذ انطلاقته تحدياً ديمقراطياً لرؤساء الدول والحكومات الذين لا يستبدلون بآخرين، وللأسر الحاكمة والمجموعات التي احتكرت السلطة الرسمية، ولمحاولات ضمان الحفاظ على مبدأ توريث السلطة، التي تخلت في الواقع حتى عن الخصائص الخارجية للأنظمة السياسية الجمهورية، ومنها الانتخابات والتنافس بين مختلف القوى السياسية وغير ذلك. وفي مثل هذا السياق كان يمكن أن يتكون انطباع بان هذه الظاهرة تعتبر ظاهرة عامة لكل الدول العربية يغلب فيها الميل إلى نشر الديمقراطية. غير أن الصعوبات التي لوحظت أثناء المرحلة الانتقالية وتفعيل نشاط الإسلاميين بوصفهم القوة الأكثر تنظيماً، والانقسام المتعمق في المجتمعات العربية بين أنصار النزعتين «الدينية والعلمانية»، تخلق أوضاعاً جديدة وتثير تساؤلات عديدة، بما فيها تساؤلات خاصة بحدود إشاعة الديمقراطية في العالم العربي، ومستقبل الأحزاب والمنظمات الجديدة التي تكونت على «موجة» المتغيرات الثورية، ومكانة ودور الجيش في المؤسسات السياسية المتغيرة.

إن الأسباب السياسية والاجتماعية التي فجرت الأوضاع في تونس ومصر موجودة في بلدان أخرى أيضاً. فقد استخلصت بعض الحكومات العبر من هذه الأحداث وأقدمت على تحقيق إصلاحات من شأنها أن تخمد سخط السكان، وتضمن الاستقرار. أما سورية التي لم تتحقق فيها الإصلاحات السياسية في وقت مناسب، فحدث فيها انقسام داخل المجتمع بين أنصار النظام وخصومه. وتحول هذا الانقسام إلى مواجهات مسلحة. وقد ثلوث الإيديولوجية البعثية المتكونة من الوحدة والحرية والاشتراكية، جاذبيته بالنسبة للعديد من السكان. وأصبحت سيطرة حزب البعث على

تجدر الإشارة إلى أنه حتى تعبئة المشاركين في الحركات الاحتجاجية التي جرت بواسطة تقنيات الاتصالات والإعلام ليست جديدة هي الأخرى. إن الإنترنت والتلفزيون لم يكونا موجودين في الماضي غير البعيد نسبياً، ولكن كانت هناك المساجد. أما دور قناة «الجزيرة» فشبهه البروفيسور الأميركي مارك لينتش بدور إذاعة «صوت العرب» في عهد جمال عبد الناصر والتي كانت تستطيع بندا منها، إخراج الناس إلى الشوارع في العديد من المدن العربية.

لا توجد هناك ضرورة للحديث عن أن كل الأسباب التي قادت إلى أحداث «الربيع العربي»، كانت متوفرة في المنطقة قبل حدوثه. إن الأنظمة الحاكمة في البلدان العربية، تمكنت خلال عقود من السنين من إخماد موجات السخط، حتى إذا كان ذلك السخط مرتبطاً بأهم عناصر التضامن العربي العام (حين دار الحديث حول حماية الحقوق الوطنية للفلسطينيين). وفي الحالات الأخرى، حملت الاضطرابات الجماهيرية طابعاً محلياً أكثر.

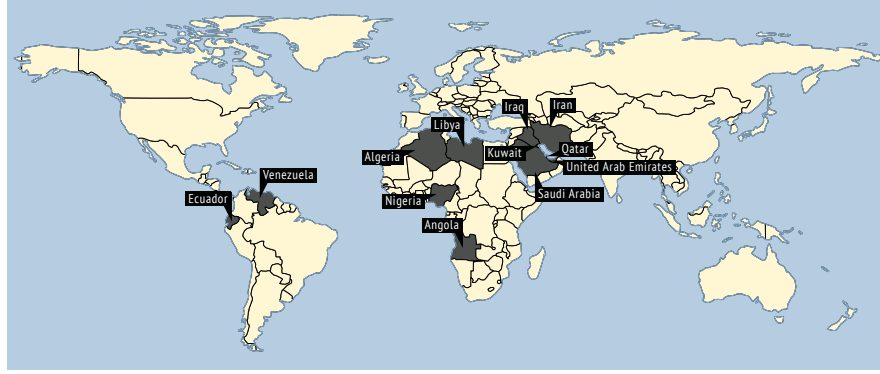
كل الأسباب التي قادت إلى أحداث «الربيع العربي»، كانت متوفرة في المنطقة قبل حدوثه

فماذا تغير في عام 2011؟ إن الدور الحاسم، باعتقادنا، لعبه التأثير المتراكم الذي عقده عامل جديد، هو في المقام الأول، عامل الأجيال. ومن المعروف أن الشباب الذين تقل أعمارهم عن 35 سنة، يشكلون حالياً نحو ثلثي سكان بلدان المنطقة.

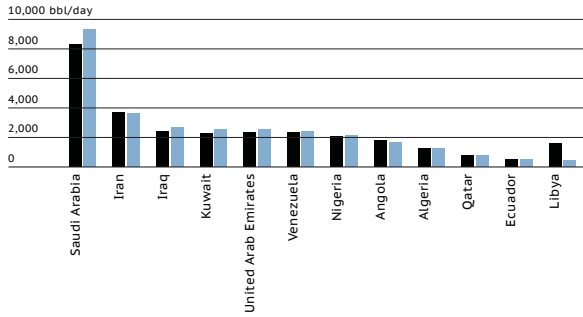
ازداد دور الشارع العربي بشكل كبير خلال حركات التمرد والانتفاضات والاحتجاجات الجماهيرية في عامي 2011 و2012. ومما لا شك فيه الشارع سُملي في المستقبل، إرادته على الحكام الجدد و «القدامى». ويمكن القول إنه ظهرت في العالم العربي «نزعة قومية عربية جديدة» تختلف عن سابقتها بقيمتها ومبادئها وأهدافها. غير أن هذه النزعة الجديدة لا تعني «توافقاً» عابراً للحدود. وإذا كانت النزعة القومية العربية السابقة قد استندت إلى الآراء القومية واليسارية والاشتراكية، فإن النزعة القومية العربية التي وُلدت في أثناء «الربيع العربي»، ناجمة عن الأفكار التقليدية للنهضة الإسلامية، الأقل ليبرالية، والمحافظة على الصبغة القومية. إن طاقة هذه النزعة القومية العربية للشارع

2010-2011 OPEC Oil Production

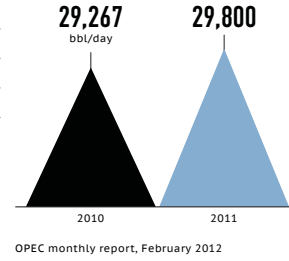
Changes in daily oil production by the cartel members



Daily crude oil production by OPEC members



Daily crude oil production (by all OPEC members)



OPEC monthly report, February 2012

RIANOVOSTI © 2012 WWW.RIA.RU

انتفاضة لطائفة مضطهدة. وفي بلدان أخرى احتج سكان أحد مناطق البلاد على تركيز السلطة والموارد الاقتصادية في أيدي سكان منطقة أخرى، سواء كانت هناك تناقضات طائفية أم لم تكن.

السلطة وأساليب الحزب في إدارة البلاد، ظاهرة غير مقبولة طواها الزمن. وينبغي أن يُضاف إلى ذلك استخدام العنف المفرط من جانب مؤسسات السلطة الرسمية.

وانطلاقاً من تنوع البلدان والأنظمة العربية، لا يجوز تقييم الأوضاع فيها بمعايير اقتصادية واجتماعية متشابهة. وهناك بلدان عربية تملك اقتصاديات مصدرة للنفط وقائمة على رؤوس أموال فائضة، وبلدان عربية أخرى ذات اقتصاديات مستوردة للنفط وتنقصها رؤوس الأموال. وخلق هذا الأمر فوارق بين مؤشرات الناتج الإجمالي القومي بالنسبة للفرد الواحد من السكان، وبين مداخل مختلف البلدان. ففي قطر مثلاً، بلغ متوسط الناتج الإجمالي القومي بالنسبة للفرد الواحد من السكان من حيث القدرة الشرائية «المتكافئة» (و هو أعلى معدل في العالم) في عام 2010، حسب تقديرات صندوق النقد الدولي، مبلغ 88222 دولار أمريكي، أو حسب تقييمات وكالة

الأحداث العربية تبقى غير متجانسة على الإطلاق، سواء من حيث تشكيلة القوى المشاركة فيها، أو الأهداف المعلنة، أو نتائج الحراك الثوري

والى جانب ذلك، فإن الأحداث العربية تبقى غير متجانسة على الإطلاق، سواء من حيث تشكيلة القوى المشاركة فيها، أو الأهداف المعلنة، أو نتائج الحراك الثوري. فلا يجوز أن نسوي بين ما حدث في مصر وليبيا وسورية واليمن والبحرين. ففي ليبيا حدثت انتفاضة للقبائل بينما شهدت البحرين



ويمكن أن يضاف الى ذلك واقع أن الحراك الاجتماعي في العالم العربي تطور في ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية التي انعكست سلباً على الوضع المادي لأكثرية السكان، على الرغم من محاولات مؤسسات السلطة ضمان دعم الشرائح الأكثر فقراً. وواجه الشباب المتعلم المحروم من إمكانية إيجاد مكان له وضعاً بالغ الصعوبة. ويمثل هؤلاء الشباب الشريحة الأكثر ديناميكية وعصرية في المجتمع. وأصبحوا قوة محركاً وطرفاً إيديولوجياً رئيسياً للحراك الشعبي في تونس ومصر. ولم تخرج الى الحلبة السياسية في أكثر الدول العربية تطورا، أفقر الشرائح التقليدية المتعددة على فقرها، والعاجزة عن صياغة أهداف الثورة ومهامها، بل الطبقة المتعلمة التي جرّت وراءها مجموعات وحركات أخرى من حيث مواصفاتها الاجتماعية والثقافية، سواء في أوطانها أو في دول مجاورة.

تمرُّ كل بلدان هذه المنطقة المشمولة بالحراك بمرحلة انتقال مؤلمة من الأنظمة السياسية التسلطية الى وسائل جديدة للحكم لم تتشكل بعد. كما تجري في تلك البلدان عملية إعادة تفكير في القيم العلمانية والدينية السابقة، علماً بأن هذه العملية محفوفة بالبحث عن الهوية الوطنية في العالم المتغير.

المخابرات المركزية الأمريكية، 179 ألف دولار، فيما بلغ هذا المعدل في السودان 2200 دولار. فقد تمكنت الدول المستخرجة للنفط من إيقاف نمو السخط المحتمل من الأنظمة السياسية القديمة بتدفق من الدولارات بحجم لم تحلم به الدول الفقيرة. إلا أن «الكعكة» المالية لا يمكن استخدامها في كل مكان، ولا تعتبر هذه الوسيلة فعالة في كل الحالات. إن نظام القذافي الذي كان بحوزته احتياطي ضخم من النفط والغاز، كان يمكنه، نظرياً، أن يُخصص

الحراك الاجتماعي في العالم العربي تطور في ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية التي انعكست سلباً على الوضع المادي لأكثرية السكان

جزءاً من وارداته الى أولئك الذين وقفوا ضده، لكن المعارضة المنظمة لم تعد تحارب آنذاك من أجل الحصول على حصتها من الواردات، بل من أجل السلطة التي كان يمكن أن تضمن لزعمائها الحصول على كل الموارد الاقتصادية والسياسية على حد سواء.

2. الإسلام السياسي وآفاقه

الواسعة النطاق في العالم العربي (و الحقيقة أن المرء يمكن أن يتذكر من أمثلة أحداث الشرق الأوسط، الثورة الإيرانية عام 1979 – الحالة الشيعية، وكذلك مجيء المجاهدين الى كابل – الحالة السنية). و مما له دلالة أن الأحزاب الإسلامية في بلدين كمصر وتونس حققت الفوز نتيجة لانتخابات حرة وعادلة، التي أعدها الحراك الاحتجاجي الجماهيري، الذي لم تكن فيه هذه الأحزاب «منظمة» ولا حتى مشاركا أساسيا. ويأتي الإسلاميون الى هيئات السلطة التنفيذية بعد فوزهم بالأكثرية في هيئات السلطة التشريعية، والملفت أن درجة شرعية حكم الإسلاميين تعتبر اليوم أعلى بكثير من الشرعية التي تمتعت بها الأنظمة السابقة التي أخذت زمام الحكم جراء انقلابات عسكرية.

ومما ساعد عل فوز الإسلاميين هو وجود مظلومين ومضطهدين من جانب أنظمة أصبحت مكروهة بالنسبة للأكثرية الساحقة من السكان. فإذا كان الجدل قد جرى مؤخرا بين الإسلاميين بشأن

لقد تولت مقاليد السلطة في عدد من البلدان العربية، جراء «الربيع العربي» أحزاب إسلامية خرجت من العمل سراً، كما كان ذلك خلال سنوات حكم الدكتاتوريين المخلوعين. وقد تحول الإسلام السياسي الى إحدى أكثر القوى نفوذاً على الصعيد الإقليمي. وبحساب نتائج «الربيع العربي»، يمكن وصف هذه الظاهرة باسم آخر، هو «الانقلاب الإسلامي العظيم»،

ويأتي الإسلاميون الى هيئات السلطة التنفيذية بعد فوزهم بالأكثرية في هيئات السلطة التشريعية، والملفت أن درجة شرعية حكم الإسلاميين تعتبر اليوم أعلى بكثير من الشرعية التي تمتعت بها الأنظمة السابقة التي أخذت زمام الحكم جراء انقلابات عسكرية

بل وحتى «الثورة الإسلامية العظيمة». وجدير بالذكر أن الإسلام السياسي لم يحقق قط مثل هذه الانتصارات



من البديهي أن السؤال المتعلق بمدى استعداد الفائزين لتطبيق مثل الديمقراطية ما زال بلا جواب. فهل يمكن الجمع و«الصلح» بين القيم والقواعد الديمقراطية، وبين الفكر التقليدي المحافظ والقريب، في بعض الحالات من التطرف للحركات الإسلامية؟ وثمة أقوال بليغة الدلالة للمرشد الأعلى للإخوان المسلمين في مصر محمد بديع، الذي قال إن حركته إن وقعت إلى جانب الحرية والديمقراطية، فإنها تفعل ذلك بالطريقة الإسلامية، مشيراً إلى أن «الديمقراطية لا يمكن أن تعلن الحرام حلالاً، ولا الحلال حراماً». وليس من قبيل الصدفة، أن العديد من الخبراء يعتقدون بأن محك الاختبار لتمسك الحركات الإسلامية بالقيم الديمقراطية، سيتجلى من خلال موقف هذه الحركات إزاء المرأة والأقليات القومية – الدينية. ويتحدث بعض ممثلي المنظمات النسائية في البلدان التي مرت بها «الموجة الربيعية»، عن حالات تمييز إزاء النساء اللواتي يشعر بعضهن بأنهن ضحايااً للتغيرات التي جرت في هذه البلدان. كما يشعر المسيحيون بمخاوف على مستقبلهم. و مما يثير القلق، محاولات المجموعات السلفية بسط سيطرتها على الجامعات، وحتى حالات تعرض بعض الأساتذة والطلاب من ذوي «التفكير الحر المفرط» في تونس مثلاً، للضرب من جانب هذه المجموعات. ويخشى العديد من سكان المدن الذين ولهم التحديث، من أن النمط السعودي الوهابي للدولة أو حتى حركة «طالبان» بنزعتها التي تعود إلى القرون الوسطى، لا حزب العدالة والتنمية في تركيا، سيصبح نموذجاً لمجموعات غير كثيرة (حتى الآن) تتحرك بنشاط وفاعلية.

وأخيراً، فإن موقف القوى الإسلامية إزاء النزعة العلمانية التي اعتبرتها

ضرورة قبولهم بقواعد حددتها في الواقع الأنظمة الديمقراطية الغربية، فإن هذه القواعد يتمسك بها الآن حتى السلفيون الذين فاز حزبهم «النور» في مصر بحوالي رُبع أصوات الناخبين أثناء الانتخابات التشريعية. إن تشكيل الأحزاب السياسية

موقف القوى الإسلامية إزاء النزعة العلمانية التي اعتبرتها هذه القوى، كما جرت العادة، «خصماً فكرياً» لها، يبقى أكثر القضايا تعقيداً

المعاصرة من قبل الحركات الإسلامية التقليدية في مصر، وفقاً لمقاييس متبعة في العالم بأسره تقريباً (حيث قام الإخوان المسلمون بتشكيل حزب الحرية والعدالة، أما السلفيون فشكّلوا حزب «النور»)، جاء دليلاً على سعيهم للقبول بقواعد الحياة السياسية المعاصرة. وتستخدم الأحزاب الإسلامية، منذ زمن بعيد، ونجاح، في تونس (حزب «النهضة»)، والمغرب والجزائر والأردن وغيرها من البلدان العربية أساليب برلمانية في الصراع السياسي. غير أن «نغمة الخلافة» تتعالى أكثر فأكثر في تصريحات زعماء حتى حزب «النهضة» بوصفه حزباً معتدلاً.

الإسلام الجهادي، بما فيه تنظيم «القاعدة في المغرب الإسلامي»، يعول على الاستفادة من ثمار انتصار الحركات الإسلامية لصالحه



الفوارق المبدئية بين قواعد لكلا الطرفين السياسيين الإسلاميين في مصر. وإذا تمتع السلفيون في الانتخابات بتأييد أفقر فئات السكان، حيث يُعتبر برنامجهم قريبا من برامج الأحزاب اليسارية، فإن برجوازية المدن أصبحت سندا لـ «الإخوان المسلمين»، علما بأن القسم الاقتصادي لبرنامجهم يحمل طابعا ليبراليا. و من هذا المنظور، فإنه ينبغي للقوى الليبرالية أن تصبح في هذا السياق حليفا طبيعيا للإسلاميين المعتدلين، الأمر الذي يجب أن يؤدي، بدوره، الى فقدانهم صورة الحزب الديني. بيد أن سيناريو إنشاء تحالف بين الطرفين الإسلاميين السياسيين غير مُستبعد تماما. و يتكوّن لدى بعض المراقبين انطباع بأن «الإخوان المسلمين» (أو المؤسسات القريبة منها) يستغلون السلفيين لاختبار بعض الأفكار، وتحديد مستوى تأييدهم من قبل السكان.

من جانبه، فإن الطرف الإسلامي الثالث أو «اللاعب غير النظامي» الذي ازداد قوة في شمال إفريقيا، و هو الإسلام الجهادي، بما فيه تنظيم «القاعدة في المغرب الإسلامي»، يعول على الاستفادة من ثمار انتصار الحركات الإسلامية لصالحه. وليس من المستبعد أن يحاول ممثلو هذه القوى دخول الكتلة السياسية الإسلامية المتكونة في الجزائر، والتي ستحاول في المستقبل القريب، على الأرجح، تحدي النظام الحاكم.

و تواجه ليبيا مهمات أكثر تعقيدا، بالمقارنة مع تونس ومصر. فقد تحولت لتناقضات بين مختلف المناطق والقبائل في ليبيا أثناء الحرب الأهلية إلى عدا. كما يتعين على السلطات في هذا البلد إنشاء هيئات لإدارة

هذه القوى، كما جرت العادة، «خصما فكريا» لها، يبقى أكثر القضايا تعقيدا. و بالنسبة لمصر، ستحتفظ بحيويتها، مسألة العلاقات بين الإسلاميين المسيطرين

تختلف المنظمات السياسية الإسلامية في الشرق الأوسط إحداها عن الأخرى بشكل ملحوظ للغاية. ويتحدد طابع كل منها بالمكانة التي يشغلها الإسلام في مجتمع معين

على هيئات السلطة التشريعية، وبين الجيش الذي لعب دورا رئيسيا في هذا البلد منذ عام 1952. وبالإضافة الى ذلك، فإن القوى الإسلامية في مصر، والتي وافقت على الاعتراف بمعاهدة السلام مع إسرائيل كأمر واقع، ستجد صعوبة في بناء سياستها إزاء هذا البلد.

و يكاد يُعتبر الضرر الذي لحق بالاقتصاد اثناء «الربيع العربي» أحد أخطر التحديات التي يواجهها «المنتصرون» في مصر وتونس

وثمة تحدٍ خطير لدرجة كبيرة تواجهه «الجمعة الإسلامية»، ألا وهو التناقضات بين «الإخوان المسلمين» والسلفيين، و التي تحمل طابعا تاريخيا، إذ يعمل على تسخين هذه التناقضات لاعبون خارجيون (فمثلا، لا تخفي المملكة العربية السعودية عواطفها تجاه السلفيين، ويمكن اعتبار المملكة سندا لهم. أما قطر فتتعاطف مع الإخوان). وتكتسب أهمية هنا



و بموجب وجهة النظر الثانية، فإن هذه الأحزاب تميل إلى البراغماتية و التزعم، ويمكن طريق تحولها الوحيد الممكن في إضفاء الطابع الراديكالي على نشاطها، و التخلي عن النمط السياسي و القيم الغربية. وعلى الرغم من أن كل من وجهتي النظر تبدو متطرفتين، إلا انهما تستعرضان نطاقا واسعا من المواقف القائمة.

وفي الواقع، تختلف المنظمات السياسية الإسلامية في الشرق الأوسط إحداها عن الأخرى بشكل ملحوظ للغاية. ويحدد طابع كل منها بالمكانة التي يشغلها الإسلام في مجتمع معين. وهذه المكانة تتحدد بدورها بالعوامل التالية:

- مستوى التدوين في المجتمع.
- أشكال الممارسات الدينية المتبعة، التي استوعبت، في حالات كثيرة، تقاليد محلية لعصر ما قبل الإسلام.
- طابع تطور المجتمع ثقافيا وسياسيا (مثلا، ما إذا كان قد تحقق فيه مشروع علماني).
- نسبة غير المسلمين بين سكانه، وغير ذلك من العوامل.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن الحديث عن الجمع بين العاملين الديني والإثنوقومي في تطور مختلف المجتمعات، ليس في العالم الإسلامي فقط. ويتوقع بعض المحللين تصاعد النزاع العلني بين «عالم الإيمان و»عالم النزعة العلمانية». ومن الطبيعي أن تمس هذه العمليات روسيا بصفتها دولة متعددة الديان والقوميات. وسي تدخل الدين بهذا الشكل أو ذاك في السياسة و يُستغل كوسيلة للتعبئة وتحديد الهوية.

و يكاد يُعتبر الضرر الذي لحق بالاقتصاد اثناء «الربيع العربي» أحد أخطر التحديات التي يواجهها

الدولة من الصفر تقريبا. ويحتل الإسلام السياسي مواقع قوية في اليمن، حيث يعول حزب «الإصلاح» على تولي زمام السلطة، غير أن أية سلطة هنا ستواجه مهمة التصدي لتجمعات جهادية، بما فيه تنظيم «القاعدة في شبه جزيرة العرب»، الذي يتحرك في عدد من محافظات البلاد.

لقد واصلت التنظيمات الإسلامية خلال الأشهر الأخيرة في عامي 2011 – 2012 القيام بأعمال نشيطة فاعلة في مكافحة النظام الحاكم في سورية، بما في ذلك، بأساليب مسلحة. ويسعى «الإخوان المسلمون» و السلفيون إلى التحول إلى قوتين رئيسيتين بين فصائل مفتتة من المعارضة السورية، بما في ذلك «الجيش السوري الحر»، الذي يفتقر إلى قيادة موحدة، و يجمع تحت مظلته فصائل مستقلة.

إن التقييمات الموجودة اليوم للتنظيمات السياسية الإسلامية للمنطقة، تحتوي على وجهتي نظر متباينتين. وحسب الأولى منهما، فإن الإسلاميين المعتدلين في مصر وتونس، يُعتبرون مثيلا محليا للأحزاب المسيحية الديمقراطية في أوروبا. ويعني هذا أن هذه الأحزاب ستستعرض، مع مرور

يُضطر الإسلاميون الآن للبحث عن نقطة توازن بين «تطرفين في طيف المبادئ السياسية الفكرية هما التمسك «الحرفي» بالقرآن الكريم بدون حساب الواقع السياسي والاجتماعي، وبين التخلي الكامل عن هذا النص لصالح الواقع

الزمن، مزيدا من البراغماتية، أما «المكوّن الديني» فسيُبعد بالتدريج من تصريحاتهم وأقوالهم.



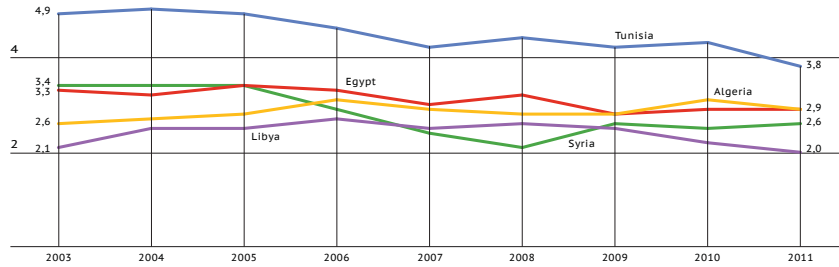
Corruption Perceptions Index for some Arab countries

The changing indexes and ratings of the Arab Spring countries

The dynamics of changing national indices

The index reflects the perceived level of corruption in the public sector of the country on a 10-point scale. Highest level of corruption: 0 points. No corruption: 10 points

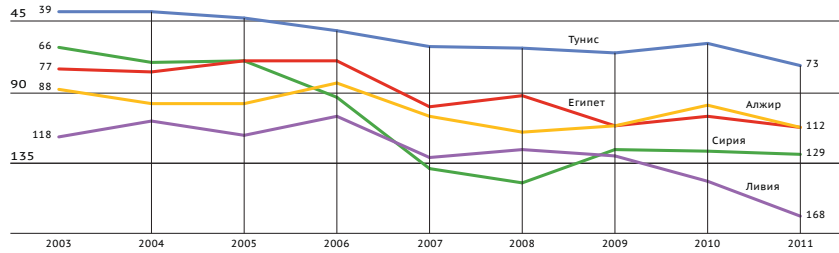
Algeria ● Egypt ● Libya ● Syria ● Tunisia
Source: Transparency International



The dynamics of ratings changes per country

The lower the rating, the higher the level of corruption in the country

Algeria ● Egypt ● Libya ● Syria ● Tunisia
Source: Transparency International



RIANOVOSTI © 2012 WWW.RIA.RU

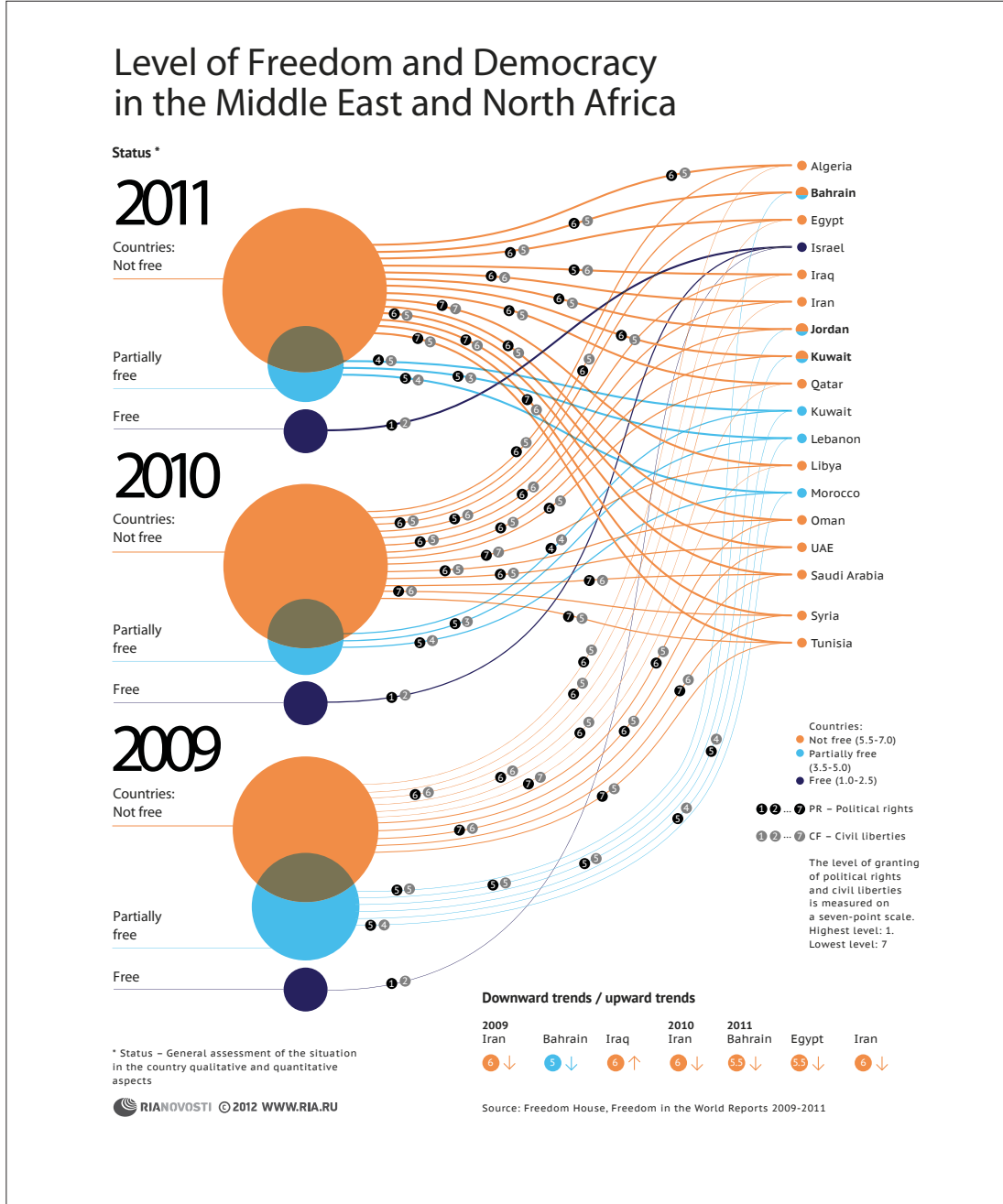
لطلب المساعدة بينما سيطر الأخير شروطا معينة لتقديمها. وسيصبح مدى النجاح في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، معيارا لقياس فعالية السلطات الجديدة.

وبهذا الشكل، فإن مجيء الإسلاميين إلى السلطة لا يعتبر بعد، دليلا على نصرهم النهائي أو استكمال الثورات بنجاح. فإن النجاح لن يتحقق إلا من خلال مشروع جديد لتطور البلدان سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. ويُعدّ وضع مثل هذا المشروع قضية رئيسية الآن.

إن هذه القضية لن تُحل في أثناء عملية تحول الأنظمة السياسية فحسب بل والأحزاب السياسية ذاتها أيضا.

إحدى العبر المستخلصة من «الربيع العربي» تكمن في فشل أساليب العنف التي كانت وسيلة اعتيادية لحل المهمات سياسية في أغلب البلدان

«المنتصرون» في مصر وتونس. و مما يعقد مهمة إعادة إعمار الاقتصاد و تطويره، التوقعات المفرطة للسكان الذين يعولون على النهوض السريع بمستوى معيشتهم بعد طرد الدكتاتوريين الفاسدين. فإن مجرد حصولهم على دعم من دول الخليج لن يكون كافيا بكل التأكيد. وأغلب الظن أن دول «الربيع» ستضطر للتوجه إلى الغرب



اعتيادية لحل المهمات سياسية في أغلب البلدان. ويرى السياسي الفلسطيني المعروف أحمد قريع أن الأساليب الإرهابية للنضال من أجل تحقيق أهداف سياسية، أصبحت غير فعالة نتيجة «الربيع العربي» في الشرق الأوسط. ومن الطبيعي أن هذا الرأي يبدو - على خلفية الدماء المراقبة - مثيرا للجدل، ومع ذلك فما له دلالة، أن أحمد قريع يتحدث عن «بديل شبابي إسلامي» جديد لحركة التحرير الفلسطينية، يُعتبر الاعتدال و البراغماتية سمتين مميزتين له.

وفي الواقع، يُضطر الإسلاميون الآن للبحث عن نقطة توازن بين «تطرفين في طيف المبادئ السياسية الفكرية هما التمسك «الحرفي» بالقرآن الكريم بدون حساب الواقع السياسي والاجتماعي (وهذا الموقف يتخذه السلفيون)، وبين التخلي الكامل عن هذا النص لصالح الواقع. (وهذا موقف الديمقراطيين العلمانيين، بوصفهم حلفاء محتملين للإسلاميين المعتدلين).

إن إحدى العبر المستخلصة من «الربيع العربي» تكمن في فشل أساليب العنف التي كانت وسيلة



الى غياب خبرة إدارة شؤون الدولة، مهادتٍ لتشكيل تحالفات (جديدة).

ومما له دلالاته، أن هناك أصوات بدأت تتعالى في العالم العربي تأييدا لـ«النمط المصري»، المتميز بالجمع بين القيم الإسلامية (كما يفهمها حملة هذه القيم) وبين المبادئ الديمقراطية. وسيتوقف الكثير في مصر شأنها في ذلك شأن تونس، على طابع الدستور الجديد، وكذلك على ما إذا تحوّل هذا البلد بالفعل الى جمهورية برلمانية، أم أنّ السلطة التنفيذية بشخص رئيس الدولة، ستظل تنهض فيه بدور رئيسي.

وعلى الرغم من بقاء الخلافات المبدئية قائمة بين القوى الإسلامية والعلمانية، بشأن قيم مثل التسامح، وشمولية العلم و المعرفة، وحرية الفرد، وحقوق الإنسان، إلا أن هذه القوى مستعدة، كما يبدو، في هذه المرحلة للاتفاق بعضها مع بعض حول مجموعة كبيرة من الأمور الخاصة بشكل «الهندسة المعمارية» السياسية وسيناريوهات التطور الديمقراطي. وإذا كان من شأن هذا الاحتمال أن يصبح أساسا للتواصل بين المعسكرين في تونس ومصر، فإن الحديث عن مثل هذا الاحتمال في ليبيا سابق لأوانه. أما فيما يخص سورية، فتبدو الفرضية التالية واقعية: إذا تمكنت المعارضة من الإطاحة بالنظام الحاكم في هذا البلد بدعم من الخارج، وإذا تولى زمام الحكم الإسلاميون، فإنهم يستطيعون إقامة مذبحة كبيرة بحق خصومهم، رغبة منهم في الانتقام.

وباستيعاب الخبرة التي اكتسبتها حركة «حماس» في العقد الأول من الألفية الثالثة، يدرك الإسلاميون المعتدلون في مصر وتونس، كما يبدو، أن النزعة الراديكالية تؤدي الى قطع العلاقات مع الغرب ونقص التمويل، و لذلك فإنهم يعلنون عن استعدادهم للتمسك بقواعد الديمقراطية. وإلى جانب ذلك، فبالاعتماد على الشرعية، يُضطر الإسلاميون للإصغاء الى آراء النخبين بدرجة أكثر بكثير من الأنظمة السابقة، الأمر الذي يتسبب في عدم استقرار

على الرغم من بقاء الخلافات المبدئية قائمة بين القوى الإسلامية والعلمانية إلا أن هذه القوى مستعدة، كما يبدو، في هذه المرحلة للاتفاق بعضها مع بعض

وضعهم، و يمهّد لاستفحال خلافات داخل منظماتهم. وفيما تصبح قيادتهم مستعدة للحوار مع الغرب، تطالب المؤسسات القاعدية ببناء أنظمة سياسية تتطابق مع الأصل.

تدل الخطوات الأولى للسلطات الجديدة في تونس ومصر، على استعداد تلك السلطات إلى التوصل إلى حل وسط يخدم تقوية مواقعها السياسية ورفضها لتحمل كامل المسؤولية (بمفردها) عن حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. ويخلق هذا الواقع، بالإضافة

3. دور القوى الخارجية

المنطقة. فقد وُضع «الربيع العربي» في مصاف واحد تقريبا مع «الثورات الملونة». وطالت الاستنتاجات التي جاءت في أعقاب مثل هذه الفرضيات، تزايد الأعمال أحادية الجانب للتحالفات المؤقتة أو بعض الدول التي تحتكر لنفسها الحق في تحديد شرعية أو دم شرعية أنظمة معينة، والتي تعمل بواسطة تقنيات إدارة الحركات والقوى الاحتجاجية.

من المنطقي، في سياق المتغيرات السريعة التي هزت البلدان العربية، طرح عدد من الأسئلة، ومنها: ما هو التناسب القائم بين عوامل خارجية وداخلية في تنظيم ودعم حركات الاحتجاج؟ و ثانيا (ومن المنظور الأوسع): ما هو الاتجاه الذي ستجري فيه «إعادة تشكيل» منطقة الشرق الأوسط بأسرها؟ علما بأن مثل هذا التوجه قد لوحظ.

من الواضح أن سيناريوهات «الثورات الملونة» لم تكتب في تونس ومصر. أما النطاق الواسع الضخم للحراك الشعبي، فتسببت فيه مجموعة كاملة من العوامل الداخلية التي حدد «تراكمها» الحاجة إلى تحول واقعي للمجتمعات والأنظمة التي بدت جامدة ومحafظة. ولكن، مع تطور الأحداث في بلدان عربية أخرى، بدأ التدخل الخارجي يلعب دورا متزايدا لم يساعد على الاستقرار.

إن المواجهات العسكرية واسعة النطاق التي جاءت نتيجة لنضال المعارضة ضد النظامين الحاكمين في

إن التوجه الديمقراطي المفاجئ و غير المميز، من حيث المبدأ، للمجتمعات التي اعتبرت تقليدية، دفع بعض المراقبين إلى التركيز، بشكل أساسي، على دور القوى الخارجية

إن التوجه الديمقراطي المفاجئ و غير المميز، من حيث المبدأ، للمجتمعات التي اعتبرت تقليدية، دفع بعض المراقبين إلى التركيز، بشكل أساسي، على دور القوى الخارجية، التي كان من الممكن أن تهتم بمثل هذه المتغيرات «النظامية» الواسعة النطاق في





الجديدة الى السلطة، الى القيام بأعمال قمع واسعة النطاق، وتوتر العلاقات بين القبائل ونمو النزعات الانفصالية. وهناك علامة استفهام كبيرة على بقاء ليبيا دولة موحدة. وأخيرا فان ما قامت به إحدى مجموعات الثوار من تنكيل وحشي – بلا محاكمة – بالقذافي بتغاض مباشر، إن لم نقل بمشاركة من قبل العسكريين الأوروبيين، لم يتطابق على الإطلاق، مع المثل المعلنة للديمقراطية والحرية والعدالة. وتمثل أحد آثار تغيير النظام بالقوة وبدعم من الخارج، في تهريب أسلحة الى بلدان مجاورة، و تفعيل نشاط الإرهابيين في بلدان الساحل، و تمرد الإسلاميين و القبائل في مالي.

ليبيا وسورية، زادت من حدة مسألة إمكانيات وحدود شرعية تدخل القوى الخارجية، بما في ذلك بهدف إنساني مُعلن، تمثل في حماية المدنيين. وفي الحقيقة طرح الطرف الروسي هذه المسألة من هذا المنظور، ذلك أن الحديث يدور عما إذا كان سيستمر العمل، بعد كوسوفو والعراق وليبيا، بأحكام أساسية للقانون الدولي، كسيادة الدولة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، أم أن قواعد سلوك الدول تتغير في واقع الأمر.

نظرت روسيا الى العبر المستخلصة من الحالة الليبية على أنها دليل على تزايد نفوذ القوة العسكرية من جديد، والميل الراسخ لدى الغرب إلى التدخل

كان قرار إنشاء منطقة محظورة للطيران شكليا عملا شرعيا، أُنخذ بموجب الإجراءات المتبعة في مجلس الأمن الدولي، ووفقا لسابقة استخدمت في العراق. غير أن القرار 1973 تضمن صيغا غامضة تتيح تفسيرات مزدوجة. وهكذا خلقت سابقة قانونية لتغيير النظام بالقوة عن طريق إشراك منظمة الأمم المتحدة التي توفرت لديها تجربة غنية لحفظ السلام، و إضفاء الطابع الشرعي على عمليات مغايرة تماما، ألا وهي عمليات «إجبار الدولة على السلام».

لقد نظرت روسيا إلى العبر المستخلصة من الحالة الليبية على أنها دليل على تزايد نفوذ القوة العسكرية من جديد، والميل الراسخ لدى الغرب إلى التدخل. ويبين التحليل الموضوعي للأحداث السابقة، لاسيما بحساب التطورات اللاحقة في سورية التي يخيم عليها خطر تكرار السيناريو الليبي، أن الأعمال الخاصة بإقامة «منطقة محظورة الطيران»، جراء التفسير الموسع المتعمد لقرار مجلس الأمن الدولي 1973، تحولت في واقع الأمر إلى شن الناتو عملية عسكرية بهدف الإطاحة بالنظام الحاكم في دولة عضو في المجتمع الدولي. فقد حدث هناك تدخل سافر في النزاع الداخلي إلى جانب أحد طرفيه، مما ضمن نصر قوى المعارضة التي عجزت – كما تبين من خلال التطورات اللاحقة التي حدثت في أعقاب الإطاحة بالقذافي – عن تحقيق الاستقرار الداخلي، ناهيك عن تحقيق الشعارات الديمقراطية المطروحة. وعلى النقيض، فقد أدى مجيء القوى

وقد حددت الأزمة الليبية، لدرجة معينة موقف روسيا المتشدد أثناء مناقشة القرار الخاص بشأن الوضع في سورية، و التصويت على هذا القرار. وتبين التشابه بين هذا الوضع و بين السيناريو الليبي، بشكل كامل، حيث أعلن عن عدم شرعية النظام «الدكتاتوري» الحاكم، والاعتراف بالمعارضة كسلطة شرعية، والحصول على موافقة الأمم المتحدة على التدخل بحجة وقف أعمال العنف من جانب السلطات، وإنشاء رؤوس جسور عسكرية، بشكل «مناطق فاصلة»، أو «ممرات إنسانية».



الى جانب المعارضة السنية» لنظام بشار الأسد في سورية. وكان نفوذ دول الخليج حاسما مما تجلى في كَوْن الجامعة العربية احتلت، لأول مرة في تاريخها، موقفا مؤيدا لتغيير النظام في بلد عربي يتمتع بالعضوية فيها.

تؤثر تأثيرا جوهريا على اتخاذ قرارات خاصة بالتدخل، وسائل الإعلام التي «تتحكم» بالمعلومات، بل وتشوهها لمصلحة بعض المجموعات من الدول. و تتشكل «صورة» الأحداث المدعومة، بطريقة وحيدة الجانب، بتقديرات المعارضة، من قبل مواقع الكترونية و صحف غربية حصرا، بما في ذلك الانترنت والشبكات الاجتماعية. وبخلاف السنوات السابقة، تكتسب أية أحداث في المنطقة شهرة واسعة. و يدل كل ذلك، في المرحلة الأولى الحالية من المتغيرات العاصفة، على أن ما يجري، لا يعكس الخيار الحر للعرب لصالح الديمقراطية فحسب، بل ومواقف شركاء روسيا الغربيين إزاء إعادة بناء المنطقة العربية بأسرها.

إن الوضع في سورية يدفع الى حساب كل العوامل أنفة الذكر وسط هذا الميزان السياسي المعقد، بما في ذلك، المكوّن «السني - الشيعي». إن الموقف الموضوعي لروسيا والصين اللتان طرحتا في المقام الأول فكرة الوساطة وحث الطرفين على الحوار الوطني، أتاح للنظام فرصة تحقيق الإصلاحات، مما برّد حماس أولئك الذين طالبوا بتغيير النظام فوراً، مهددين بالتدخل المسلح. وقد دل وقوف موسكو الى جانب خطة التسوية التي تقدم بها مبعوث الأمم المتحدة كوفي انان، على أن روسيا تنظر الى هذه القضية بدون اعتبارات سابقة، بل تنطلق من مبدأ احترام السيادة، سعياً منها للحيلولة دون تحول النزاع الداخلي المسلح الناشب

وهكذا، فقد ترجمت مسألة الأسس القانونية لحرمان دول «غير مرغوب فيها»، برأي هذه المجموعة أو تلك من الدول، من وضع الشرعية الدولية، على أرضية السياسة الواقعية. فهل تُبرّر هذه «الأسس» بقمع الحريات المدنية، أو استخدام القوة بشكل غير متناسب ضد محاولات إسقاط الأنظمة بطرق عسكرية، أو انتهاك حقوق الإنسان أو أحكام القانون الإنساني؟ إن هذه التساؤلات الهامة مبدئياً والتي لا تحمل طابعاً قانونياً محضاً، أصبحت ملحة من جديد، بتأثير الأزميتين الليبية والسورية.

حددت الأزمة الليبية، لدرجة معينة موقف روسيا المتشدد أثناء مناقشة القرار الخاص بشأن الوضع في سورية، و التصويت على هذا القرار

و ثمة عبرة أخرى لـ «الربيع العربي»، تكمن في كَوْن دول هذه المنطقة تنهض بدور أكثر فعالية. ففي الظروف الجديدة التي ضَعُفَ فيها مدى التحكم بالعمليات العالمية، تحركت بعض دول الشرق الأوسط وعدد من المنظمات الإقليمية (الجامعة العربية، مجلس التعاون الخليجي) بمزيد من الاستقلالية، انطلاقاً من مصالحها الخاصة التي لا تتطابق في كل الحالات مع مصالح اللاعبين الخارجيين.

فقد تحول مجلس التعاون الخليجي، في الواقع، الى كتلة سياسية عسكرية موجهة، خارجياً ضد إيران، وداخلياً الى حماية الأنظمة الملكية في شبه جزيرة العرب في وجه مخاطر داخلية، منها واقعية، ومنها كامنة. و الملفت أن دولتين محوريتين في هذه الكتلة، وهما المملكة العربية السعودية والإمارات، تماثلتا للشقاء بعد صدمة «الربيع العربي»، فشاركتا في قمع انتفاضة الشيعة في البحرين، ووقفنا بشدة



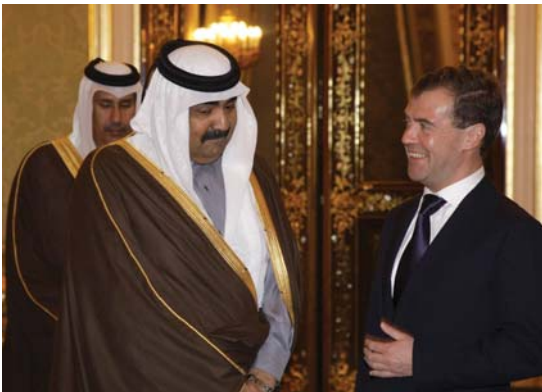
الأحداث في البلاد سلبية للغاية. فقد بدأ يفقد موقعه حزب البعث الحاكم في البلاد التي تُشكل الأقلية فيها نسبة 40%. وعجز الجيش وقوات الأمن المرهقة بالأعمال التي دامت خلال شهور عديدة في المدن، وبتصاعد الوضع، عن إحلال النظام بسرعة. ووصل الأمر إلى طريق مسدود، فالنظام تنقصه القوة لقمع المعارضة التي تتلقى مساعدة وتأييدا سياسيا من الخارج، أما المعارضة فعاجزة عن الاستيلاء على السلطة بدون تدخل مباشر.

إن الفكرة التي طرحتها روسيا بشأن إطلاق حوار بين السلطات السورية والمعارضة، والتي يمكن تحقيقها شريطة أن يبتعد ممثلو المعارضة عن الراديكاليين والإرهابيين، لم تلقَ تأييدا لدى بعض الخبراء السياسيين العرب. ويرى بعضهم أن فرص التسوية السلمية قد استنفدت. غير أن مثل هذه التقييمات السلبية من جانب الخبراء العرب في الشؤون السياسية، بالإضافة إلى مطلب رحيل بشار الأسد، كشرط مسبق لاحتواء الأزمة، تثير انتقادات من قبل العديد من الخبراء الروس والأجانب. وفي هذا السياق، يُشار إلى أهمية بعض العوامل،

إلى حرب إقليمية واسعة النطاق، تحمل في طياتها مكونا طائفيا داخليا. وتمكنت روسيا من تعديل قرار جديد لمجلس الأمن الدولي بشأن خطة انان، حيث حمل هذا القرار طابعا متزنا أكثر، و لم يتضمن مطلبًا بإقالة بشار الأسد.

تؤثر تأثيرا جوهريا على اتخاذ قرارات خاصة بالتدخل، وسائل الإعلام التي «تتحكم» بالمعلومات، بل وتشوهها لمصلحة بعض المجموعات من الدول

وللأسف، بدأ آنذاك، بالفعل تدخل خارجي في النزاع الداخلي في سورية، تجلى في نقل المقاتلين إلى البلاد من الخارج، و المساعدة على التدريب القتالي لفصائل المعارضة، وفي المقام الأول «الجيش السوري الحر»، وتوريدات الأسلحة إليها. وتبلغ العمليات القتالية في مثل هذه الأوضاع نطاقا واسعا، وتترافق بسقوط العديد من الضحايا من الطرفين وتدمير هائل. إن ديناميكية تطور





«القاعدة». وتكمن إحدى أهم المشاكل في افتقار المعارضة السورية حتى الآن إلى إستراتيجية للمصالحة الوطنية وإعادة إعمار البلد الضعيف المدمر. ولا بد من تخصيص أموال ضخمة لتسديد الرواتب والحفاظ على البنية التحتية. وسيتعين على الحكومة الانتقالية، من وجهة نظر جناحها العلماني، أن تحاول إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل، للتحول إلى الشؤون الداخلية. وهي في هذه الحالة، ستكون مستعدة لخوض مفاوضات بشأن الجولان. غير أن موقف العناصر الدينية (من هذه المسألة) التي تعول على تولي مقاليد السلطة في حالة تغلبها على نظام بشار الأسد، يبقى غير معروف.

ومع ذلك، مازال النظام يتمتع باحتياطي ضخم من المتانة، وهو قادر على مواجهة الضغوط. أما تغيير الحكم بالجوء إلى العنف، فينبطوي على خطر إراقة الدماء من جديد وعلى نطاق أوسع، و نشوب حرب أهلية ستنتقل إلى خارج البلاد، ويمكن أن تتخذ طابعا بالغ الخطورة لنزاع طويل الأمد بين السنة والشيعة.

منها العديد من أعمال العنف المسلح التي تقوم بها فصائل المعارضة، وتشنت تلك المعارضة، والتأييد المتواصل لبشار الأسد من جانب شريحة كبيرة من السكان بما في ذلك الأقليات، وغياب برنامج واقعي للعمل لدى المعارضين.

السؤال المتعلق بما ستقوم به المعارضة في حالة توليها الحكم، يبقى بلا جواب

إن السؤال المتعلق بما ستقوم به المعارضة في حالة توليها الحكم، يبقى بلا جواب. فما من مجموعة من مجموعات المعارضة، استطاعت حتى الآن أن توضح نواياها تجاه «من خدم النظام»، وتجاه الأقليات والعديد من الموظفين الحكوميين الذين ينتمي معظمهم إلى الحزب الحاكم. أضف إلى ذلك أن المعارضة لا تعتبر موحدة (حتى في مناطق معينة) ولا تضم قوى علمانية معتدلة فحسب، بل وراديكاليين من الإخوان المسلمين، والسلفيين، بل وحتى (برأي بعض المراقبين) عناصر من تنظيم

4. لاعبون إقليميون على خلفية «الربيع العربي»

تهديدا للاستقرار بالنسبة لأنظمة أخرى (منها مثلا النظام في الأردن)، تدخل فلك نفوذ الولايات المتحدة وتحافظ على سلام مستقر مع إسرائيل. إن نمو قوة الشارع الذي يمكن إقناعه بسهولة بالوقوف ضد إسرائيل والولايات المتحدة، كان يمكنه أن يعقد علاقات إسرائيل مع مصر والأردن على حد سواء. ومما ولد مخاوف لدى إسرائيل، هو أن الدول العربية التي واجهت الموجة الثورية، يمكن أن تكرر في آخر المطاف، «النمط الإيراني». وبدا الواقع أكثر تعقيدا وتنوعا. الفراغ الذي أوجده عدم الاستقرار، وعجز الحكومة عن السيطرة على الوضع، سواء في سيناء أو في مناطق أخرى، لم يجلبا أي شيء جيد بالنسبة لإسرائيل.

بيّن عدم استكمال عمليات التحول أن تونس، مثلا، قد فصل عن المحيط الغربي الاعتيادي، وتفرض عليها قيم لا يقبل بها العديد من السكان. وفي مصر، كما يرى الخبراء «أعيدت» عملية التحديث الى الوراء في عديد من المجالات. وقد يصطدم العالم مستقبلا بعالم

إن المسألة الخاصة بطبيعة القوى الإقليمية الرابعة والخاسرة نتيجة «الربيع العربي» يخص، قبل كل شيء، ثلاثة من أكثر اللاعبين نفوذا هم: تركيا، وإسرائيل، وإيران.

يصطدم العالم مستقبلا بعالم عربي أكثر ديمقراطية وعصرية، أو أشد محافظة، على حد سواء

يرى محللون إسرائيليون أن المواجهة، كما يبدو من أول وهلة، تكرر نزاعا اعتياديا بالنسبة للشرق الأوسط بين قوى معتدلة موالية للغرب وبين راديكاليين، على الرغم من أن المشاركين في الحراك الشعبي في مصر وتونس، طالبوا بتحقيق متغيرات سياسية، وإشاعة الديمقراطية. وأعتبر سقوط نظام مبارك تقوية لمعسكر الإسلاميين، بمن فيهم الراديكاليون، الأمر الذي حمل في طياته



وتتمثل إحدى النتائج المهمة «لربيع العربي» في استمرار تقوية مواقف بلدين غير عربيين يقعان في الشرق الأوسط، هما تركيا وإيران اللتان تتصادم مصالحهما في العراق وسورية ولبنان، وغيرها من نقاط التوتر الإقليمي. فالحديث يدور حول «ميل» طويل الأمد، لا يعود سببه إلى الإضعاف السياسي والاقتصادي للدول العربية فحسب، بل وإلى انسحاب القوات الأمريكية من العراق، وانسحابها القادم من أفغانستان، مما يوفر إمكانيات إضافية لهاتين الدولتين.

جاءت المطامح السياسية الخارجية لإيران وتركيا كذلك بسبب عوامل موضوعية، مثل نمو قدراتهما الاقتصادية واستقرارهما السياسي. إن متوسط معدلات نمو الناتج الإجمالي القومي في إيران يبلغ زهاء 5%. وقد تم إخماد الخلافات في هرم الفئة الحاكمة. أما إعادة توزيع السلطة فتؤدي إلى توطيد النظام. ويبدو احتمال زعزعة استقرار الوضع السياسي الداخلي في إيران على طريقة «الربيع العربي» ضعيفا. ويرتبط ذلك بكون السلطة في إيران (بخلاف ما هو عليه في الدول العربية) لا تخضع لمجموعات وأسر معينة، بل لمجموعة دينية تستخدم المؤسسات التعددية الديمقراطية. أما الخلافات الموجودة فلا تتعدى أطر التناقضات بين بعض أعضاء المجموعة، لذا فإن حركات الاحتجاج هناك لا تهدف إلى إنشاء نظام علماني.

ويتميز التطور الداخلي في تركيا بميول إيجابية، فقد تمكن حزب العدالة والتنمية بسهولة، من التغلب على الأزمة الاقتصادية بواسطة إجراء إصلاحات ناجحة. وعلى الرغم من أن السياسة الاقتصادية لم تفقد طابع «كسب» الشعبية، إلا أن حزب العدالة والتنمية تمكن من توسيع «القاعدة الشعبية» التي توجّه إليها مثل هذه السياسة، وجعل تركيا أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب.

عربي أكثر ديمقراطية وعصرية، أو أشد محافظة، على حدٍ سواء. إن نزعة الأبوية من جانب الدولة تجاه مواطنيها، المسيطرة على أكثرية مجتمعات المنطقة، تتطلب برأي بعض المحللين الإسرائيليين نظام إدارة لا يمكن أن يتأني بالديمقراطية. وحتى إذا كانت الثورات ناجحة، فإنها لم تؤد بعد إلى تغيير العلاقات الاجتماعية التقليدية هناك.

إن إضعاف النظام السوري، و من ثم، «رحيله» المحتمل، قد يصبحان أقل ألما بالنسبة لإسرائيل، مما بدا لها في بداية الأمر. والحقيقة أن الوضع في مرتفعات الجولان يبقى هادئا، خلال كل هذه

تتمثل إحدى النتائج المهمة «لربيع العربي» في استمرار تقوية مواقف بلدين غير عربيين يقعان في الشرق الأوسط، هما تركيا وإيران

السنوات. غير أن النظام السوري المرتبط بإيران، أصبح حلقة وصل بين طهران وحزب الله، وكذلك حركة «حماس». وتضطر «حماس» الآن، حين أدركت أنها أصبحت مرتبطة بـ«أنظمة مسببة للمشاكل»، للبحث عن حُماة جدد، قد يتميزون ببراغمية واعتماد أكثر ممن سبقوهم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عناصر علمانية في المعارضة السورية، تعلن من الآن عن سعيها لكسب تأييد إسرائيل، أملين بتسوية النزاع، بعد توليهم السلطة، للتركيز وسط أجواء هادئة، على بناء نظام دولة جديدة. ومما له دلالة، أن إسرائيل صوتت في فبراير (شباط) عام 2012، لأول مرة في التاريخ، إلى جانب الجامعة العربية، في جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الوضع في سورية.





احتمال مجيء نظام دكتاتوري الى السلطة فيها. فان الديمقراطية ستصبح في هذه الحالة غارقة في النزعة القديمة، كما ستتضرر بذلك في حالة تحقيق هذا السيناريو الاقليات الدينية والإثنية التي ستُضطر للهروب الى خارج حدود البلدان العربية، إذ من المحتمل أن يتوجه البعض منها الى تركيا.

و يبدو النمط التركي مقبولا أكثر من النمط الإيراني بالنسبة للعالم العربي، غير أن هذا لا يعني أن البلدان العربية ستسير على طريق تركيا. فقد أثار مثال تركيا توقعات زائدة في المنطقة بأسرها، علما أن هذه التوقعات تزايدت جراء الأحداث الأخيرة، غير أن النمط التركي يلقى تفسيرات مختلفة تماما.

أما إيران فتحاول هي الأخرى الحصول على مكاسب في العالم العربي، أو على الأقل، تحييد التطورات التي ما زلت تحمل طابعا سلبيا بالنسبة إليها. ومن المعروف إن التحولات التي طرأت على العالم العربي، غيرت ميزان القوى السابق في المنطقة. بيد أن القيادة الإيرانية

تنظيم «القاعدة» هو الخاسر في هذه المرحلة الحالية، ذلك لأن أفكاره لم تجد تأييدا لها

تري أن الحكومات الجديدة لا تمت بصلة بالتعهدات القديمة، وهذا يعني برأيها غياب الأسباب التي تمنع إيران من إقامة علاقات ودية معها. وأما الخسارة فلن تكون ممكنة إلا في الجبهة السورية، في حالة رحيل بشار الأسد، ذلك أن النظام العلوي يُعتبر الحليف الوحيد لإيران بين الدول العربية. وهناك الكثير من الدلائل التي تشير إلى أن النظام السوري يستطيع البقاء لفترة طويلة. وحتى إذا لم يحدث ذلك، فإن الزعماء الجدد لن يتمكنوا من التراجع عن تعهداتهم الخاصة بالقضية الفلسطينية، وربما سيتخذون مواقف أكثر راديكالية إزاء هذه القضية. وتري طهران أن هؤلاء الزعماء (الجدد) سيُضطرون للاعتماد على إيران التي تعتبر الدولة الوحيدة في المنطقة التي تقف بثبات الى جانب الفلسطينيين. و يبدو مثل هذا التطور منطقيا، من الناحية النظرية، إلا أن إيران قد تبقى بلا شركاء في الواقع. وإلى جانب ذلك، لا يجوز تجاهل حقيقة أنه عندما وقعت الثورة الإسلامية في إيران كان الذين عرفوا بوجود الإسلام السياسي قلابين في العالم. أما الآن، فقد أصبح الإسلام السياسي أحد أهم المواضيع الدولية، وإن حمل طابعا سنيا

فمن جهة، يعود سبب ذلك الى الخبرة التي تتعدم عند العرب. ففي تركيا يعمل منذ زمن بعيد نظام سياسي متعدد الأحزاب. وبالإضافة الى ذلك، فإن تركيا التي تعتبر جنبا جنوبا لحلف الناتو، وتتمتع بعلاقات متطورة مع الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، وإسرائيل، حققت درجة أكبر من التكامل مع العالم الذي يطالته العولمة، مقارنة مع الدول العربية التي تولى الإسلاميون زمام الحكم فيها نتيجة للانتخابات. ومن جهة أخرى فإن تطلعات تركيا إلى لعب «دور خاص» في المنطقة، وظهور ميول «عثمانية جديدة»، وموقف تركيا من الدول العربية كـ«بقايا» للإمبراطورية العثمانية، كل ذلك يمكن أن يُبعد العرب عنها.

إن تركيا قادرة على أن تكون «رابحة» في المنطقة، إلا أن هذا الربح لن يكون «آليا». فيتعين عليها أن تطوّر الصلات الاقتصادية والاجتماعية مع الدول العربية، غير أن الكثير سيتوقف على مدى إضعاف اقتصادياتها بعد الثورات الأخيرة، وعلى مدى السرعة التي ستمكن بها السلطات الجديدة من استعادة النشاط التجاري المحلي. أما السيناريو المتشائم، فيشمل



في سياق التنافس والصراع بين الإخوان المسلمين والسلفيين.

والى جانب ذلك، وبالرغم من مجيء الإسلاميين، يمكن التوصل الى استنتاج مهم مفاده أن تنظيم «القاعدة» هو الخاسر في هذه المرحلة الحالية، ذلك لأن أفكاره لم تجد تأييدا لها. ويمكن القول إن زعزعة استقرار الوضع في العالم العربي قد تتيح لـ «القاعدة» فرصا جديدة في المستقبل.

يواجه إيران. ولكن ذلك يقوّي، إلى درجة معينة، جاذبية التجربة الإيرانية، بالنسبة للشيعة من حيث الأساس.

ويواجه جميع اللاعبين الإقليميين بوجه عام أوضاعا حافلة بالتناقضات والمعاني المختلفة. فإن المكسب التكتيكي قد يتحول الى خسارة والعكس بالعكس. فإن المملكة العربية السعودية التي حصلت على مكاسب سياسية في المنطقة، قد تجد نفسها في وضع صعب،

5. النتائج المستخلصة بالنسبة لروسيا .. و بعض التوقعات والتوصيات

الحريات الديمقراطية وانتهاك الحقوق المدنية. وستعود هذه الأنظمة إلى أساليب الحكم السابقة، إذا واجهت خطر فقدان السلطة نتيجة لتوقعات السكان غير المتحققة والوعود غير المنجزة. ومن المستبعد أن تصبح الأنظمة الإسلامية قادرة على عقد تحالف «خلاقة»، مثلما كانت الأنظمة العلمانية ذات النزعة

القومية غير قادرة على الوحدة، على الرغم من شعارات التي حملتها حول مثل الوحدة العربية. ومن المحتمل أن تتميز العلاقات بينها بالتنافس والتسابق. وفي هذا الإطار يمكن أن نتوقع أنه بحسب ازدياد تفاقم الصراع بين التيارين المعتدل والسلفي في البلدان التي انتصر فيها الإسلام السياسي، سوف يظهر توجه إلى تصادم نموذجين من التطور، أحدهما تركي، والثاني سعودي - وهابي.

من المستبعد أن يقدم أحد على التنبؤ بالتطورات القادمة في العالم العربي والشرق الأوسط بوجه عام، حتى للمدى القريب. فمن الواضح أن فترة غياب الاستقرار ستطول. وقد يشمل الحراك الاحتجاجي المزيد من البلدان، ولا يمكن استبعاد حدوث رجعة، جراء تدخل الجيش مثلاً.

لم تُطرح في المقام الأول، مبادئ إيديولوجية، بل اعتبارات براغماتية محضة ومنها، المنفعة الاقتصادية للدولة والشركات الروسية، والأمن الإقليمي، والصلات الدينية بين المسلمين والمسيحيين الأرثوذكس في روسيا والشرق الأوسط

لقد ربطت بين روسيا والدول العربية، وما زالت، صلات سياسية واقتصادية وتجارية ودينية وثيقة. وبخلاف العديد من الدول الغربية، لم تكن روسيا قط

كما يمكن الافتراض بأن الأنظمة الجديدة والحركات الإسلامية أو العلمانية التي ولدها «الربيع العربي»، ستسير على طريق احتكار السلطة، وتقليص





مجالات عدة. و تواصل تطور العلاقات مع الأنظمة العربية الودية بشكل تقليدي (في مصر والجزائر وسورية والعراق). كما بدأت تتطور بشكل فعال، ووصلت الى مستوى إستراتيجي، الصلات المتبادلة النفع مع الشركاء الجدد في الخليج. ولاح في الأفق، تطابق مواقف روسيا والولايات المتحدة إزاء حل قضايا عملية التسوية الفلسطينية - الإسرائيلية، الأمر الذي أتاح إقامة تعاون بناء في إطار «الرباعية الشرق أوسطية»، في ظل الاعتراف بالدور الرئيسي لولايات المتحدة كوسيط دولي.

وعملت الدبلوماسية الروسية انطلاقاً من هذه المواقف، أثناء الأزمة الليبية، حيث بيّنت روسيا بتصويتها على قرار مجلس الأمن الدولي 1973، أن اعتبارات السياسة العالمية، والحفاظ على مكانة وسمعة الأمم المتحدة ودورها الفعال، أهم بالنسبة لها من منافع التعاون الثنائي. إلا أن استغلال الغرب لتفويض الأمم المتحدة كستار لإعمال كانت ترمي إلى تحقيق أهداف أخرى، وتمكن روسيا من إحباط تمرير السيناريو المماثل بالنسبة لسورية، خلفاً لتعقيدات «مهيّجة» في علاقات روسيا مع الشركاء الغربيين الرئيسيين ومجموعة الدول العربية التي بادرت بممارسة سياسة تدخل في الأجندة الدولية. وإلى جانب ذلك، تمكنت روسيا من تجنب الانزلاق الى المجابهة، وفي نهاية المطاف الى تحقيق هدف آخر، حيث لقيت حججها أذانا صاغية.

إن التعقيدات الحالية، كما نتصور، تحمل طابعاً مؤقتاً. وإن خبرة العراق الذي تستعيد روسيا معه بالتدريج، العلاقات السياسية والاقتصادية، تدل على أن المنافع «المفوّتة» يمكن تعويضها بمرور الزمن. إن السياسة الروسية المتزنة تجاه الأزمة

بالنسبة للشعوب العربية دولة مستعمرة. كما أن تأييد الاتحاد السوفيتي السابق لحركات التحرر الوطني في العالم العربي، أكسب روسيا احتراماً في المنطقة. وفي عهد ما بعد الاتحاد السوفيتي، تطورت الصلات الدينية بين المسلمين الروس ومسلمي بلدان الشرق الأوسط. كما أن المقدسات المسيحية في الشرق الأوسط تجذب أنظار جميع المسيحيين الأرثوذكس.

إن السياسة الروسية المتزنة تجاه الأزمة السورية ضمنّت لروسيا موقع لاعب رئيسي في الساحة الدولية يأخذ الآخرون رأيه في الحساب على الرغم من الضغوط غير المسبوقة والتي وصلت إلى درجة الهستيريا من جانب الغرب والدول العربية «ذات المصالح الخاصة»

يمكن القول أن منطقة الشرق الأوسط لم تدخل في الفترة الممتدة بين عام 1990 و2000 ضمن أولويات روسيا التي واجهت آنذاك صعوبات مرحلة تحوّلها. فقد أستخدم كل «الرأسمال» المكس سابقاً في العلاقات مع العالم العربي إبان العقد الأخير، حين بدأت روسيا في استعادة مواقعها المفقودة سابقاً بصورة جزئية. ولم تطرح في المقام الأول، مبادئ إيديولوجية، بل اعتبارات براغماتية محضة ومنها، في سياق السياسة الشرق أوسطية، المنفعة الاقتصادية للدولة والشركات الروسية، والأمن الإقليمي، والصلات الدينية بين المسلمين والمسيحيين الأرثوذكس في روسيا والشرق الأوسط.

لقد تغير نموذج العلاقات الروسية العربية التي أصبحت متوازنة بهذا الشكل أو ذاك، ومتطورة في



بموضوع «الربيع العربي». ففي نهاية الأمر، لم تنشب هناك، قبل الأزمة الليبية، خلافات خاصة في مواقف روسيا والغرب إزاء المتغيرات الديمقراطية، باستثناء محاولات تشبيه بعض الأحداث في روسيا، بصورة غير مناسبة، بـ «الثورات الملونة». ويمكن إدراج مجموعة المشاكل ذات الطابع العالمي والتي كشف عنها «الربيع العربي» (مثل تطبيق أحكام القانون الدولي في حالات حدوث نزاعات داخلية) على أجندة المناقشات المتعددة الأطراف في إطار الأمم المتحدة. ولا بد من القول إن خطر التدخل الخارجي يواجه الدول الصغيرة على الأرجح، وليس روسيا.

وعلى الرغم من كل الخلافات مع الغرب، ثمة نقاط التقاء، يجب استخدامها في سياق الدبلوماسية العملية والسياسة الإعلامية، ومنها، اندماج العدد المتزايد للمهاجرين المسلمين إلى أوروبا، ومواجهة الخطر المتبقي للإرهاب الدولي، والتعاون في عملية التسوية الفلسطينية - الإسرائيلية، وحماية السكان المسيحيين على الأرض المقدسة في الشرق الأوسط، والبحث المشترك عن مواقف سياسية ودبلوماسية متشابهة إزاء مسألة خروج الحركة الإسلامية إلى خشبة مسرح السياسة العربية الرسمية.

إن الشركاء العرب لروسيا، ورغم انفعاليتهم في الاندفاعات السلبية يبقون براغماتيين فيما يتعلق بكسب هذه أو تلك من المنافع الاقتصادية والمالية والسياسية. لذا فإن تعويض التراجع الحالي في العلاقات مع مجموعة من الدول العربية بسبب النزاعين في ليبيا وسورية، يبدو أمراً ممكناً على المدى القصير. ويكمن الشيء الرئيسي في أن تملك روسيا وشركاتها موارد تصديرية واستثمارية اقتصادية خارجية، بما فيه الكفاية، لجذب اهتمام

السورية ضمننت لروسيا موقع لاعب رئيسي في الساحة الدولية يأخذ الآخرون رأيهم في الحسبان على الرغم من الضغوط غير المسبوقة والتي وصلت إلى درجة الهستيريا من جانب الغرب والدول العربية «ذات المصالح الخاصة»، مثل المملكة العربية السعودية وقطر. وفي نفس الوقت تمت تهيئة «احتياطي سياسي»، في حالة سقوط النظام في دمشق، وإن كان تقاسم السلطة بطريقة سلمية إصلاحية أمراً مفضلاً أكثر بالنسبة لروسيا.

من المهم، في الجانب العالمي، الحيلولة دون إثقال كاهل العلاقات مع الغرب، بتعقيدات خاصة بموضوع «الربيع العربي»

أما التحالف المعادي لبشار الأسد، فيواجهه هو الآخر صعوبات جمة، ولو بحكم عدم تطابق مصالح الدول الغربية، و «المبادرين» الرئيسيين بفكرة التدخل الدولي (المملكة العربية السعودية وقطر) اللذين توجد لديهما حسابات طائفية وسياسية ضيقة خاصة بهما، في الصراع على الزعامة الإقليمية والمحافظة على بقائهما على خلفية الثورات العربية.

ومن المهم، في هذا السياق، المضي قدماً في انتهاز الخط السياسي المختار، انطلاقاً من واقع أن تدويل النزاعات الداخلية في البلدان المشمولة «بالربيع العربي» قد تحقق في واقع الأمر. وهناك جانبان لهذه المسألة، أحدهما عالمي يتجلى في الرؤية المتغيرة للعلاقات الدولية و ثانيهما إقليمي.

ومن المهم، في الجانب العالمي، الحيلولة دون إثقال كاهل العلاقات مع الغرب، بتعقيدات خاصة



المتحدة، وتشكيل إدارة أمريكية جديدة، لتعزيز مواقعها في المنطقة.

وتتمثل المهمة الملحة بالنسبة لروسيا في بناء علاقات مع المنظمات الإسلامية التي أتت أو تأتي إلى السلطة في البلدان العربية. فمن جهة، يجب على روسيا أن تقيم، انطلاقاً من الواقع، التعاون مع الحكام العرب الجدد، بالاستناد إلى التجربة الإيجابية السابقة للاتصالات مع المنظمات والحكومات الإسلامية. وستساعد على ذلك التقييمات الروسية الموضوعية للعمليات الديمقراطية على «الأرض العربية المسلمة»، والتي لا تقوم على أولوية القيم الليبرالية، بل على ضرورة حساب التقاليد التاريخية القومية والخصائص الدينية.

من جهة أخرى، يجب على موسكو أن تُبدي يقظة تجاه المحاولات المحتملة لنشر نفوذ الإسلاميين، ولا سيما نفوذ السلفيين الذين يزدادون قوة، بين أقرب جيران وحلفاء روسيا في آسيا الوسطى، وكذلك في مناطقها الإسلامية. وإذا تمكنت موسكو من خلال تطوير العلاقات المتبادلة النفع، وربما تقديم المساعدة للتغلب على الصعوبات الاقتصادية، من جعل الخط المعتدل هو السائد بين الإسلاميين العرب، وتوجههم اللاحق صوب التحديث، فإن ذلك سيساعدها على حل المشاكل التي تظهر في المناطق المسلمة في روسيا الاتحادية.

بلدان هذه المنطقة. ويمكن الآن ملاحظة المشكلة الرئيسية الآن في هذا بالذات نظراً لتشابه بنية الاقتصاد الروسي واقتصادات هذه المجموعة من الدول العربية (القائمة على مواد الخام) التي تنتهج سياسة تنويع واقعية.

وتحتفظ قضية تسوية النزاع العربي - الإسرائيلي على خلفية ظهور تحديات ومخاطر جديدة، وتساعد التوتر على عدد من المسارات، بأهميتها الملحة. ولا

تعويض التراجع الحالي في العلاقات مع مجموعة من الدول العربية بسبب النزاعين في ليبيا وسورية، يبدو أمراً ممكناً على المدى القصير

بد من أن نأخذ في الاعتبار أن القضية الفلسطينية ستبقى محورية بالنسبة للهوية العربية، في ظل أية انعطافات في تطور الوضع الجيوسياسي في الشرق الأوسط. ومن المحتمل أن تبنى إيران على التوجه المعادي لإسرائيل، مثلاً، إستراتيجيتها الهادفة إلى تقليل الآثار السلبية بالنسبة لها، جراء المتغيرات الحادة في العالم العربي. وستستغل القوى الإسلامية المتطرفة التوقف في الجهود السلمية «للباغية» أثناء فترة الحملة الانتخابية في الولايات

